# الإنتاجية العلمية والنظرات النقدية
## دراسة في أدب الإختلاف

د . ضياء الدين زاهر *

ارتبطت مكانة الجامعة ، كفكرة وكمؤسسة ، منذ نشأتها الأولي بمكانة أساتذتها، فتاريخياً كانت الجامعة نفسها مجتمعاً للأساتذة أكثر منها مجتمعاً للطلبة ، حتي أن العديد من الثقات يعرفون الجامعة من خلال مجموعة أساتذها وعلمائها ، كما أصبحت سمعة وقوة الجامعات اليوم تقاس بارتفاع أو انخفاض أداء أو إنتاجية علمائها ، ولعل دراسات بيرلسون Berleson وكارتر A.M. Cartter وغيرهم من الخبراء في تقييم الجامعات الأمريكية خير شاهد علي هذا .

وقد جاء الاهتمام بدراسات تقويم الأداء الأكاديمي والإنتاجية العلمية للأستاذ الجامعي ليس من قبيل التعرف علي مدي كفاءة هذا الأداء أو تلك الإنتاجية وترشيدها أو لمجرد إثراء المعرفة الإنسانية فقط ، بل أيضا لتطوير دور الجامعات في تحقيق التنمية المجتمعية والتحرر السياسي والإقتصادي والثقافي ، باعتبار أن هذا التحرر يرتكز ، بالدرجة الأولي ، علي إمكاناتنا وقدراتنا العلمية والتكنولوجية علي حد تعبير الفيزيائي الفرنسي الأشهر " لويس دي برولي ".

وقد تكاثرت في العقود القليلة الماضية البحوث والدراسات المتصلة بتقويم الإنتاجية العلمية ضمن إطار ما يسمي بعلم العلم « Science of Science » وهو علم حديث نسبيا يشير في تحليله النهائي إلي تخصص متجانس ينطوي علي العديد من التخصصات ، بعضها نظري عالي التجريد " كمنطق المعرفة" ، وبعضها ذو صبغة تجريبية تتناول البحث الأساسي « كسيكولوجية النشاط البحثي » ، وثالثة تتناول النشاط المعرفي في إطار تطبيقاته وبيئته الإجتماعية ، مثل علم إجتماع العلم ( سوسيولوجيا العلم ) ، وهناك أيضا تخصصات تركز علي نماذج التطبيق ونشاطاته مثل تخطيط النشاطات العلمية ، وتتجمع مثل هذه التخصصات العلمية، وغيرها في موضوع عام واحد هو العلم والمعرفة العلمية .

وقد كشفت دراسات وبحوث هذا العلم عن العديد من النتائج الثرية بشأن الكثير من المناطق الغامضة في عمل أداء الجامعات وإنتاجية أساتذتها ، وحركة البحث

---

* أستاذ أصول التربية ، كلية التربية ، جامعة عين شمس

والتدريس بها ، ما كان لها أن تظهره لولا تلك النظرة الموضوعية والنقدية الجادة التي تتسم بها تلك البحوث الجديدة في علم العلم وفروعه المختلفة .

وعلي الرغم من الأهمية البالغة لهذه الدراسات بالنسبة لتعليمنا الجامعي العربي خاصة ولقضية التنمية العلمية في مجتمعاتنا عامة ، لم تظهر إلي الوجود دراسات وبحوث عربية بالقدر الذي يتكافأ مع أهميتها القصوي ، فمعظم المتاح ليس أكثر من الإنطباعات وملاحظات نظرية علي الواقع لا تقوي علي إعادة صياغة أفكارنا بشأن الأداء الأكاديمي ، ولا تصل إلي مرتبة النظرية المتجانسة التي تتيح لنا فحصاً موضوعياً ونظرة نقدية له .

من هنا تأتي أهمية الدراسة التي نتصدي لتفنيد ما يثار حولها من نقود ، فهذه الدراسة تنبعث من هاجس البحث عن مساهمة أولية ملائمة لتحليل وتقويم الأداء الأكاديمي العربي ممثلا في الإنتاجية العلمية للأستاذ الجامعي بالجامعات الخليجية ، وصولا نحو رسم ملامح إطار تخطيطي مرن لتطوير هذه الإنتاجية خاصة وأداء الأستاذ الجامعي عامة.

وقد سعدت أنا وزميلي بالتعليقات الشفهية والتحريرية العديدة التي تناولت بالتقريظ هذه الدراسة ، وأحاطتها بالتقدير والإشادة ، ووصفتها بالريادة ، لا سيما تلك التي جاءت من جانب رواد هذا الفرع العلمي الجديد ، وفي مقدمتهم الدكتور أنطوان زحلان والأستاذ الدكتور أسامه أمين الخولي ، والمفكر والمنهجي الكبير الأستاذ السيد ياسين ، إلي جانب العديد ممن لهم علاقة وثيقة بالحث العلمي في ستي مجالات المعرفة . ولكن سعادتي الحقيقية جاءت عندما تلقيت من الأستاذ الدكتور سعيد إسماعيل علي مخطوطة مقالة معنونة بـ « نظرة نقدية لكتاب الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعات الخليج العربي » . وطلب مني - إذا رغبت - أن أرد علي ما جاء بها من ملاحظات نقدية ، ولاحظت أنه قد حذف اسم صاحب المقالة لأغراض لا أعلم عنها شيئاً .

وقد تصورت أن هذا النقد أو الإنتقاد - كما سأوضح فيما بعد - بداية كافية لتدشين عصر جديد من النقد العلمي الجاد نفتقده تماماً في حياتنا العلمية المعاصرة ، نقد يسعي إلي تعزيز الأفكار العلمية وتطوير المسائل والقضايا الفكرية حولها ، ومن ناحية ثانية يسعي إلي تصفية الأفكار والإنطباعات والممارسات الخاطئة في شتي حقول العلم . وتستبين قيمة هذا النقد وموضوعيته عندما يراعي شروط ثلاث :

أ -أن يأتي بأمور وأحكام نقر بصحتها ، فنتعلم منه ، ونغير من أفكارنا حول المسألة المثارة ، ونعترف بأخطائنا عن طيب خاطر وسماحة فكر.

ب – أو أن يجلي لنا قضايا جدلية ، نستطيع أن نتفاوض بشأنها ، كل وفقا لمبرراته وحيثياته ، وقد نتفق علي حد أدني حولها وقد لا نتفق المهم أن تتبلور الرؤي حول القضية المثارة ، اتفاقا أو اختلافا .

جـ – أو أن تأتي بمغالطات غير مقصودة ، فنفندها .

وللناقد أيضا شروط حتي يصبح هكذا ، وهي أن يكون جديراً بالتصدي لموضوعه، أميناً في نقده، متمرساً بأساليب وتقنيات التحليل والتركيب الفكري المنهجي ، هاضما لأدبيات الموضوع الذي يتصدي له ، أو علي الأقل تلك المتصلة بالمسائل التي يعالجها في نقده ، وقبل وبعد هذا كله لابد أن يكون أخلاقيا بالمعني الواسع الكلمة . ولا يعتبر نقده ساحة للخطابية الجوفاء ، وأن يتسم خطابه النقدي بالإتساق والمنطقية والموضوعية .

وواضح تماما أن هذه الشروط ، شروط النقد والناقد معاً شروط عزيزة ، ويندر توافرها في النقد العلمي السائد الآن في حقل التربية فنري الكثير من النقود تتشبع بالذاتية ، وتفتقد الأمانة العلمية ، فيستحيل النقد منشوراً سياسياً ، بالمفهوم الواسع لكلمة سياسي ، فيكيل الإتهامات و الإفتراءات ، ويخلو من أية " إضاءات " حقيقية للعمل العلمي ، وتصبح غايته هي تأليب صانعي القرار ، بل وتحريض العلماء وطلاب العلم ضد الأعمال العلمية المتميزة ، وذلك دون وجه حق .

والمقالة المشار إليها سابقا هي – في – تحليلها النهائي – تنصب سرير "بروكسيت" لعملنا العلمي ، وتقطع أوصاله في محاكمة غير عادلة.

والواقع أنني تصورت أن صاحب المقالة قد استغل الخمس سنوات الكاملة التي أمضاها في قراءة ودراسة وتفنيد دراستنا (المنشورة عام ١٩٨٨) !، في فهم الإمكانات والحدود التي تحيط بها ، وأن تأتي مقالته تعبيراً صادقاً عن ملاحظاته الموضوعية بشأن أمور أساسية في متن الدراسة ، كموضوعها ، ومنهجها ( بالمعني الدقيق لكلمة منهج ) ، وأسس وخطوات تصميم أدواتها ، وأدبياتها ، والأساليب والتقنيات العقلية والتحليلية والرياضية المستخدمة في معالجة نتاجها ، والتحاور حول مدي موضوعيتها من عدمه . كما تصورت أن مقالته ستتناول التصميم المنطقي أو البناء المعماري للدراسة ، أو تبحث في صلب التوصيات والمقترحات وتناقشها من حيث موضوعيتها وقابليتها للتنفيذ .... إلخ.

هكذا تصورت المقالة التي بين يدي ، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث .. وأبدأ لم تقترب مقالة صديقنا الناقد من أي من هذه النقاط الأساسية .. فكل ماركزت عليه نقطة ضيقة للغاية هي "عينة الدراسة" وحتي هذه النقطة كشفت عن عدم إلمام صديقنا

بأبجديات الدراسة الأمبيريقية تماماً.

لذلك فقد صدمت حقاً لهذه البداية المتهافتة لعصر ما ندعي تسميته بالنقد العلمي التربوي ، فهي بداية تنم عن تغافل شروط الخطاب النقدي الجاد ، ورغبة في الاستفزاز .

وبعيداً عن أي استفزازات يمكن أن تثيرها المقالة المشار إليها ، سنحاول في السطور القادمة توضيح موقفنا العلمي الموضوعي دون أي ادعاء "بالعصمة العلمية" وسنحرص علي التتابع الذي أتي به صديقنا الناقد ، برغم ما يثيره للقارئ ولنا من فوضي وارتباك ، فالمقالة في عمومها تنقسم إلي جزئين متساويين ، أولهما ، محاولة لتلخيص دراستنا عن الإنتاجية العلمية ، وهذا الجزء لن نتوقف عنده فهو مجرد مدخل للناقد وفذلكة متحيزة.

أما الجزء الثاني فيحتوي علي ملاحظات صديقنا الناقد علي الدراسة ، وقد أجملها في أربعة عشرة ملاحظة كاملة . لذا ، فسوف نعكف على تأملها وتفنيدها ، وليس رفضها أو تأييدها كما علمنا "فرنسيس بيكون" فهذه الملاحظات يمكن تجميعها – من وجهة نظري – حول أربعة نقاط ( غير متكافئة) . وهي :

أ – عنوان الدراسة.

ب – عينة الدراسة ( وهي تضم القسم الأعظم من الملاحظات ).

جـ – إجراءات التطبيق .

د – نتائج الدراسة .

وقد احتلت العينة الصدارة من بين هذه النقاط الأربع حيث مثلت أكثر من ٩٠٪ من سطور الملاحظات . وعموما فإننا سنناقش هذه النقاط الأربع بتفاصيلها الكاملة ونوضح موقفنا منها ، رغم علمنا بأن هذه النقاط الأربع تتداخل فيما بينها ، بحيث يبدو ما يتصل بالنقطة الأولي ذي علاقة وثيقة بباقي النقاط ، وكذلك الأمر بالنسبة لباقي الثلاث نقاط الباقية .

## أولاً : عنوان الدراسة :

أشار صديقنا الناقد في ملاحظته الأولي إلي أننا قد سقطنا "سقطة علمية كبيرة"!! عندما لم ننص في عنوان دراستنا علي أنها دراسة لـ "بعض" جامعات الخليج العربي .

ويبدو هذا الانتقاد وجيهاً خاصة عندما نتوجه إلي طالب دراسات عليا يريد أن يسجل رسالة ماچستير أو دكتوراه في سيمنار أحد الأقسام العلمية التربوية ، ولكن من ناحية أخري تختلف المسألة عندما ننظر بحكمة للأمر من منظور الأصول المنهجية المرعية ، فهناك دائما ما يسمي بحدود الدراسة Limitations of Study والتي تسمح للباحث أن يحدد بكل حرية مفردات عينته وفقاً لشروط متفق عليها .

ولننظر بتفصيل أكثر علي عينتنا في الدراسة المشار إليها . أنها تضم بالفعل كل جامعات الكويت والبحرين والإمارات وقطر ، ولم تكن هناك جامعة في سلطنة عمان وقت الإجراء الدراسة . تبقي فقط المملكة العربية السعودية ، التي مثلتها جامعة الملك سعود أقدم وأكبر الجامعات الخليجية ، فهل كنا بذلك "نضلل" القارئ عندما لم نضع كلمة "بعض"؟. ومن ناحية ثانية ، لو أن الكاتب تجشم عناء النظر في مراجع الدراسة ، أو رجع بنفسه إلي الدراسات الكثيرة التي يدعي إطلاعه عليها في أدبيات " علم العلم " لتبين له أن أشهر دراسة ميدانية أجريت علي الجامعات الأوروبية لقياس الإنتاجية العلمية لأقسامها ، والتي تم نشرها عام ١٩٧٩ ، طبقت علي عدد محدود من الجامعات الأوروبية ، وهذا العدد لا يتجاوز ١٪ من الجامعات الأوروبية ( وليس ٥٠٪) مثل دراستنا) ، ومع ذلك فقد كان عنوانها : الإنتاجية العلمية Scientific Productivity وفي عنوانها الفرعي للجامعات الأوروبية .

وصديقنا الناقد – علي ما يبدو – لا يعترف بالدراسات الأوروبية ، إذن فعليه أن يعود إلي أشهر الدراسات الأمريكية والتي رجعنا إليها في دراستنا ، وهي دراسات كارتر لقياس نوعية الدراسات العليا الأمريكية (ص ٣١١ في دراستنا ) A. Cartter An Assessment of Quality in Graduate Education

والتي تعرض فيها لتصنيف الجامعات الأمريكية . إنه لم يتناول جميع الجامعات الأمريكية ، فهذا مستحيل ( فهناك أكثر من ٤٢٠٠ جامعة أمريكية ) ، بل تناول عدداً محدوداً من الجامعات الكبري ، ومع ذلك لم يضع كلمة Some أو ما شابه في دراسته ، ولم يشر إلي أنه درس أغلب الجامعات المائة الكبري في عنوان دراسته ، فالقارئ يستطيع أن يتعرف علي ذلك في حدود الدراسة كما يشير إليها الباحث أو الدارس .

وغير هؤلاء كثيرون ، فهناك دراسات أمريكية وأوروبية شهيرة لعلماء مثل Dixonong and... , Rostas Berlson, Reuck, Plez, Clark and Natnett, Wrignt إذن ما يدعي الكاتب أنه سقطة علمية يتداعي عندما نفهم الخطوط العريضة للأصول المنهجية .

## ثانياً عينة الدراسة :

وقد تناولها صديقنا الناقد في مقالته وفقاً لتتابع خاص سنراعيه وهو :-

### أ ـ تمثيل الجامعات في العينة :

وقد جاءت هذه النقطة في أكثر من بند بأشكال متنوعة ( فقد أشار إليها في ملاحظات أرقام ٢ ، ٦ ، ٨ ، ١٤) وفي كل هذه الإشارات كان الكاتب ينقدنا لاقتصارنا علي ست جامعات خليجية من أصل أربعة عشرة جامعة (لاحظ هذا العدد مع عدد ملاحظاته فهو يعطي إيحاء بأنه المدافع الأوحد عن جميع الجامعات الخليجية وينصب نفسه حكماً) أدعي وجودها عام ١٩٩١ !! .

وبداية ، لابد من توضيح أن أصول النقد تقتضي أن يكون القياس لسنة التطبيق وليس بعدها ، وإلا فكيف تحاكم عملا علميا أجري عام ١٩٨٦ ببيانات عام ١٩٩١؟ فهذا أمر لا يجوز إطلاقاً . والواقع أن عدد الجامعات وقت اختيار العينة قبل التطبيق بشهرين (أي نوفمبر ١٩٨٥) كان ١٢ جامعة فقط . إذن فنسبة الجامعات الممثلة في العينة كانت حوالي ٥٠٪ . إذن لنا أن نتساءل : هل عينة حجمها نصف المجتمع الأصلي أو حتي ٤٠٪ منه تعتبر عينة غير علمية وغير ممثلة كما يدعي الكاتب ؟!! .

### وفي كل الأحوال دعونا نناقش المسألة بمزيد من التفاصيل :

تضمت وثائق الدراسة ومخططها الأصلي علي ضرورة استيعاب جميع دول الخليج العربية ( الإمارات – قطر – البحرين – عمان – الكويت – المملكة العربية السعودية ) ، إلي جانب باقي الدول المنضمة إلي مكتب التربية العربي لدول الخليج ( العراق ) وذلك ضمن عينة الدراسة وقد ضمنت بالفعل جميع جامعات الخليج بالإضافة إلي جامعة واحدة من المملكة العربية السعودية .

ولكن لصعوبات يستحيل التغلب عليها تم استبعاد العراق ، وقد أشرنا إلي ذلك في صفحة ٥٨ من الدراسة ، حيث ذكرنا أنه "قد أستبعدت جامعة الجمهورية العراقية لاستحالة الحصول علي بيانات نتيجة لظروف الحرب رغم الجهود المضنية التي بذلت من قبل مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ومن جانب فريق البحث رسمياً وشخصياً . فالجامعات العراقية لم ترد علي مكاتباتنا ولا مكاتبات مكتب التربية العربي ، وقد حاولنا عن طريق الاتصالات الشخصية ولم تنجح ، حتي أنه عند حضور عدد من المسئولين عن الجامعات العراقية وعمداء كليات بعض الجامعات العراقية لأحد المؤتمرات بمدينة العين بدولة الإمارات حاولنا إقناعهم بالمشاركة ، ورفضوا حتي أن يشاركوا هم أنفسهم ، والتوجه العراقي بشأن التكتم البالغ علي وضعية البحث العلمي العراقي ليس سراً الآن ،

ولعل حرب الخليج وما حدث فيها يكشف بكل جلاء مدي صدق ما ندعي ، بشأن حرص العراق البالغ علي إخفاء كل ما لديه من بحث علمي بكل الأساليب .

هذا بالنسبة إلي جامعات العراق ، أما بالنسبة لجامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان ، فالأمر واضح حيث أنها لم تفتتح سوي بعد عام من بدء العمل في الدراسة المشار إليها . كما أن أغلبية أساتذتها في البداية كانوا غير عرب .

وأخيراً بالنسبة لجامعات المملكة العربية السعودية ، وهي الهاجس الرئيسي لكاتبنا العزيز ، فالذي لا يعلمه أنه طبقاًلأهدافنا التي أوضحناها في الدراسة كان من المقرر التطبيق علي ثلاثة جامعات سعودية تمثل من حيث الشكل ثلاثة أبنية تنظيمية وهي جامعة الملك سعود (كجامعة مدنية) ، وجامعة الإمام محمد بن سعود (كجامعة دينية ) ، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران (كجامعة تكنولوجية) . فمن البديهي أننا سوف نستفيد علمياً اذا إقتربنا أكثر من فهم طبيعة تأثيرات البني التنظيمية علي الإنتاجية العلمية ، رغم إدراكنا الكامل بأن هذا الاختلاف في الشكل لا يمتد أبداً إلي طبيعة السياقات المجتمعية والأكاديمية للجامعات السعودية جميعاً ، وهو ما سوف نوضحه في جزء تال .

المهم أننا أرسلنا بالفعل إلي مكتب التربية العربي لدول الخليج بذلك ، ورجوناه بشدة أن يوعز بإرسال الإستمارات التي أعددناها وأرسلناها للمكتب ، إلي الجامعات الثلاث : الملك سعود ، والإمام ، والملك فهد . ولما تأخر المكتب في الرد أرسلنا إليه مرة أخري بإلحاح ، بل تكرر إلحاحنا مرات بهذا الشأن (ويمكن مراجعة مراسلاتنا بهذا الخصوص مع المكتب ) ، بل طلبنا من المكتب تكليف أحد أعضاء هيئة التدريس في جامعة من الجامعات الثلاث بإتمام وتوزيع هذه الأستبيانات بالتعاون مع إدارة الجامعة ورصدنا مكافأة مالية له تماماً كما حدث في باقي الجامعات . مع تزويدهم بدليل لتطبيق الإستبيان ، لكن أيضاً لم نتلق سوي وعود بأن الإستمارات قد أرسلت إلي الجامعات السعودية .. وتأخر الرد ، وفي كل مرة كنا نؤخر البرنامج الزمني لتطبيق الاستبيانات كما أوضحنا ذلك تفصيلاً في صفحة ٥٧ من الدراسة.

وقد حاولنا عدة مرات التغلب علي هذا المأزق بالإتصال الشخصي مع عدد من العلماء والشخصيات الجامعية المرموقة بالجامعات السعودية ، كما سافر زميلي إلي السعودية للتمكن من تيسير الحصول علي مزيد من الاستمارات ، في نفس الوقت الذي سافر سافر فيه كاتب هذه المقالة إلي قطر والبحرين والكويت ، وتمكنا في النهاية في الحصول علي أقصي ما يمكن أن نحصل عليه بصعوبة فائقة .

واضح إذن أننا لم نقصر ، ولم نخطئ منهجياً ، وواضح أيضاً أن طموحنا العلمي كان عالياً، لذا أصطدم بالعديد من الصعوبات ولكنها لم تنل من هذا الطموح مطلقاً.

وقد عرضنا بكل وعي وأمانة كل الصعوبات الإدارية والمنهجية ، وكشفنا بكل صدق عن أن مثل هذه الصعوبات كانت خارجة عن سيطرتنا تماماً ، ولا لوم علينا .. في نفس الوقت أوضحنا كيف أن مثل هذه الصعوبات لم تنل من المنهجية العلمية الصارمة التي ارتضيناها لأنفسنا ولدراستنا ، والتي نفذت بكل موضوعية ، وبأفق مرن وواع بكل المعوقات ، وهو الأمر الذي حدا بالأستاذ الدكتور علي التويجري العالم المشهور والمدير العام لمكتب التربية العربي لدول الخليج إلي التأكيد علي أن :

" الكتاب (الدراسة) رائد ريادة حقيقية في موضوعه وفي منهجه ، فإذا كان موضوعه هو دراسة العلم والعلماء فإن هذا الموضوع قد أصبح لدي دول العالم علماً يكاد أن يكون قائماً بذاته قد يطلق عليه اسم علم العلم .. وأدبياتنا العربية .. تكاد أن تكون خالية من مثل هذا الإهتمام العلمي بالعلم .. ويثير هذا الكتاب تلك القضية إثارة كاملة متعرضاً لجوانبها ولتطور مباحث علم العلم ومنهجه موضحاً إطارها المنهجي والنظري . وقد يكفي ذلك في حد ذاته لأن يجعل الكتاب كما نقول رائداً في موضوعه . وسوف يجد القارئ في الفصلين الأول والثاني للكتاب ( والذي كتبهما كاتب هذه المقالة) عرضاً يكاد أن يكون غير مسبوق في العربية لنشأة هذا المبحث وتاريخه وتطوراته وبحاثه الكبار في العالم وتعريفاً بدراساتهم وبحوثهم وذلك في متن الدراسة أو في هوامشها الغنية الهامة . ولكن الكتاب ، كما قلت ، رائد أيضاً في منهجه . فالدراسة في صلبها ، هي دراسة "حالة الإنتاجية العلماء" في ست جامعات خليجية من خمس دول من الخليج العربية . وبصرف النظر عن هذا التحديد الذي فرضته ظروف التطبيق للدراسة وأملته حدود الاستجادة للبحث فإن المنهج الذي استخدم في الدراسة هو منهج يطبق لأول مرة تقريباً علي مثل هذا المجتمع من العلماء في عالمنا العربي . فالدراسات الإنتاجية بالعربية تكاد تعد علي أصابع اليد الواحدة وتتجه إلي المؤسسات والجامعات أكثر مما تتجه مباشرة – كما تفعل الدراسة الحالية –للعلماء أنفسهم" *.

إذن فنحن لم نضيع هدفاً أساسياً من أهداف الدراسة وهو إشتراك الجامعات الدينية كما يدعي صديقنا الكاتب . فالسبب أولا وأخيراً اداري ، مسئول عنه مكتب التربية العربي أو ادارات الجامعات المعنية وهو الأمر الأرجح . علي أن كل هذا لا ينبغي

---

* انظر الدراسة ص ص (١٤ - ١٥) .

أن يغفل حقيقة هامة يعلمها جميع من عمل أو تعامل مع الجامعات السعودية وهي أنه علي الرغم من الاختلاف الظاهري في البني التنظيمية لكل منها ، فإنها تشترك -كما سبق وأوضحنا - في كونها جامعات تحمل الطابع الإسلامي وتحرص عليه حرصاً بالغاً، ولكن الخلاف وارد فقط في حجم ومضمون ما يدرس من مقررات ونوعية ما تقسم إليه من كليات وأقسام ، ولكن السياقات المجتمعية والأكاديمية تتفق في خطوطها العامة.

وبعد أن أثار صديقنا الناقد بنقده هذه الزاوية ، اختتم ملاحظته بما يتناقض مع كل ما جاء بقوله "وحتي هنا والنسبة معقولة طالما أن هذه العينة ممثلة لمجتمع الدراسة".

## ب - تمثيل الأقسام العلمية في العينة :

يصرح صديقنا الناقد بكل جرأة لا تخلو من تورط " أن مشكلة الدراسة الكبري ، والتي تنسف نتائجها من أساسها - دون أدني مبالغة - تأتي حين نصل للأقسام العلمية التي أختارها الباحثان للتعامل مع عينة من أساتذها . وقد اختارا أن يتعاملا مع عينة من أساتذة عشرة أقسام علمية فقط . إننا أمام خطأ في تنفيذ منهجية البحث لا يمكن التغاضي عنه علمياً " .

هكذا قال صديقنا الناقد بعباراته البلاغية والخطابية الكبيرة . فقد اكتشف بعد دراسة خمس سنوات لدراستنا ، أن دراستنا اقتصرت في حجمها علي عشرة أقسام من كل الجامعات الست. إذن فهذا النقد يظهر من جانب الناقد عدم دراية بلغة وطبيعة الدراسات الأمبيزيقية وبأصولها . فألفته بالمقالات والكتابات التجميعية باعدت بينه وبين الخطاب الأمبيزيقي البحثي تماماً . ففي الدراسات الأمبيزيقية مهما تم التجهيز والإعداد لها ومهما جيشنا من مناهج وأدوات وإمكانات وأموال ، فلابد من حصر عدد معقول من المتغيرات الحاكمة لإمكان التعامل معها والتحكم فيها . وكان من بين هذه المتغيرات الحاكمة متغير التخصص العلمي ، ونظرنا إليه من زاوية أن هناك ثمة علاقة وثيقة بين الإنتاجية العلمية ودرجة تطور التخصص العلمي.

وعلي وجه التحديد في أدبيات علم العلم - وهو موضوع دراستنا - كان التركيز علي تخصص علمي واحد في معظم الدراسات والبحوث التي أجريت ، فقد أجريت دراسات عن علم الإجتماع وحده أو علم النفس أو الكيمياء أو الفيزياء أو الإقتصاد ... الخ ، وفي عدد أقل من دراسات هذا العلم كان التركيز علي تخصص أو ثلاثة. وفي النادر كان التركيز علي عدد أكبر لم يتجاوز خمس تخصصات .

لذا ، فقد كان طموحنا في دراستنا تمثيل العلوم الرئيسية الطبيعية والبولوجية

والاجتماعية والانسانية ، قدر المستطاع. ولم يكن في مقدورنا ولا في مقدور أي باحث أو فريق بحث أن يتعامل مع كافة العلوم والتخصصات لاختلاف طبيعة هذه التخصصات واختلاف مفهوم البحث فيها ، وبالتالي صعوبة السيطرة علي علاقات التأثير والتأثر فيها.

إذن فاختيارنا للعينة لم يكن عشوائياً ، وإنما يستند إلي إطار نظري متين استندنا إليه ليس فقط في اختيار العينة ، ولكن أيضاً في تفسير نتائجها . وإن كنا قد أشرنا بإيجاز إلي ذلك ، فيمكننا في السطور التالية أن نوضح طبيعة العلاقة الوثيقة بين الإنتاجية البحثية الأكاديمية ودرجة تطور التخصص العلمي.- فتوماس كون T.S.Kuhn يشير في كتابه الأشهر The Structure of Scientific Revotuation (Chicogo: The University of Chicago,1970),P.90. إلي أن الأبنية المعرفية للمجالات العلمية تختلف من مجال إلي آخر ، حيث نجد أن بعض المجالات مثل الفيزياء، علي سبيل المثال ، تمتلك ما يطلق عليه النموذج الأساسي (الإطار) عالي التطور highly developed في حين نجد مجالات وتخصصات أخري مثل بعض العلوم الإجتماعية ، في مرحلة ما قبل النموذج الأساسي (الإطار) apre Paradigmatic أو تكون منقسمة إلي مدارس متنافسة. وبعض العلوم تكون «نظرية» بدرجة مرتفعة أيضاً، في حين أن آخري تكون وصفية.

وقد أقام كل من زوكرمان وميرتون في دراساتهم الشهيرة عن سوسيولوچيا العلم The Sociology of Science (1973, P.507) علي أساس هذه الفكرة تقوم بإمكانية تحديد المبادئ العلمية بحد يسمح بتنسيق المعرفة. فالتنسيق أو التصنيف Codification يشير إلي تجميع المعرفة الأمبيريقية في صياغات نظرية موجزة يقوم بعضها علي بعض في تشكيلات متبادلة ومتداخلية. ففي الميادين العلمية عالية التنسيق نجد أن المعرفة موجّزة ومدمجة بلغة رياضية رشيقة . ومن أمثلة الميادين العلمية عالية التنسيق : الفيزياء والكيمياء، أما علوم النبات والحيوان ؛ فهي أقل تنسيقاً ، في حين أن أقل الجميع تنسيقاً هي العلوم الإجتماعية ، وأقل منها العلوم الإنسانية. وتبعاً لهذه النظرية فإن ثمة اختلافاً مفترضاً بين فروع التخصص الواحد تبعاً لدرجة تطوره معرفياً، فإنتاجية النظريين يمكن أن تختلف عن إنتاجية التجريبيين في نفس الفرع المتخصص ، لاحظ ذلك في علوم الفيزياء والكيمياء والإجتماع والإقتصاد والتربية... الخ.

ونخلص مما سبق إلي وجود تأثير قوي لموضوع التخصص المعرفي علي حجم الإنتاجية العلمية ونوعيتها وذلك لسببين :

**أولهما** : درجة التحرك إلي جبهة البحث ؛ ففي العلوم العالية التنسيق يستطيع طلاب

الدراسات العليا أن يتعلموا بسرعة الحالة الراهنة لميدانهم من مراجع وكتب مقررة ، كما أنهم يبدأون أعمالهم من أقصي نقطة انتهي إليها العلم والبحث . في حين نجد في الميادين العلمية الأقل تنسيقاً لا تترابط المعارف ولا تضغط ، لذا فتكون هناك حاجة إلي خبرة كبيرة للحصول علي كفاءة في هذه الميادين ، ويصبح علي العلماء فيها (أي العلوم/ أقل تنسيقاً) أن يلموا بكميات ضخمة من الحقائق الوصفية ونظريات من مستوي منخفض ، وذات تضمينات ودلالات لا تفهم بطريقة جيدة.

أما **السبب الثاني** ، فيتلخص في سهولة الحصول علي تحقيق إسهام متميز في مجال العلوم عالية التنسيق عنه في غيرها من العلوم . فطبيعة وحجم التباين أو الانحراف في العلوم الإجتماعية المصاحبة للبحث العلمي هو الذي من خلاله تتحدد قيمة الإنتاج العلمي وأهميته. ففي العلوم العالية التنسيق نجد اتفاقا كبيرا في الرأي، ولهذا يكون من السهولة بمكان تحديد أهمية الاكتشافات والإبداعات الجديدة، في حين نجد في الميادين العلمية الأقل تنسيقاً، أن تحديد أهمية الاكتشافات يعتمد إلي حد كبير ، إلي سمعة وشهرة المؤلف أو الباحث وعلاقاته، حيث نجد أن الصفات الشخصية والاجتماعية للعلماء أكثر احتمالا في التأثير علي رؤية أفكارهم، وفي الإستقبال الذي يوافق تلك الأفكار ودرجة الإحتفاء بها . وكنتيجة لذلك نجد أن أعمال العلماء صغار السن الذين في المتوسط أقل شهرة في الميدان، سيكون لهم فرص أقل في أن يحظوا باهتمام في العلوم الأقل تنسيقاً أو أقل العلوم الرخوة Soft Sciences ، علي حد تعبير ميرتون وزوكرمان.

وقد ربطت هذه النظرية كذلك بين العمر الوظيفي للأستاذ الجامعي وبين استقبال منشوراته العلمية ، وأكدت علي أنه كلما كان التنسيق عالياً كلما كان استقبال واحترام العلماء لمنشورات العلماء وصغار السن أفضل والعكس بالعكس، ففي العلوم ضعيفة التنسيق تكون فرص العلماء الصغار قليلي الخبرة في نشر مطبوعاتهم أقل بكثير من ذوي الخبرة الطويلة.

لهذا كله كان تركيزنا علي اختيار عينات من ميادين علمية متنوعة منها الطبيعية (الكيمياء والفيزياء والچيولوچيا والرياضيات) وهي عالية التنسيق ، ومنها العلوم البيولوجية الأقل تنسيقاً ( علم الحيوان، وعلوم الطب) ومنها العلوم الإجتماعية ذات الدرجة الأقل في التنسيق (علم الاجتماع – علم الاقتصاد – علم التربية) والعلوم الإنسانية (علم النفس) كما راعينا أن نتعرف علي نماذج من العلوم التي تمثل التراث المعنوي للأمة (كالتاريخ واللغة العربية والدراسات الاسلامية) ، بالإضافة إلي اللغات . إذن فنحن قد مثلنا العلوم

كلها في عينة الدراسة . ولكن الملفت أن الكاتب العزيز لا يعلم عن التخصصات الكثير بل حتي أسماءها العلمية ، فهو يذكر مثلاً أن هناك تخصصات قد غابت عن الدراسة تماماً بحيث لا يمكن الإعتماد علي نتائجها !! ، وهذه التخصصات هي عنده : علم الأحياء وعلوم البحار !! ( الكاتب لا يعلم بدقة ما هو علم الأحياء وإلا ما كتب عنه بهذا الشكل). والكيمياء !! والإقتصاد !! واللغة العربية والدراسات الإسلامية واللغة الإنجليزية ، والطب.

ويتجاهل الكاتب عن عمد ما كتبناه في دراستنا المنشورة في صفحة ٦٣ بالنص«ضمت العينة عشرة أقسام رئيسية مقسمة بالتساوي حسب الأقسام العلمية علي كل من العلوم الطبيعية (الفيزياء والكيمياء والرياضيات والحيوان والجيولوجيا) والعلوم الاجتماعية والانسانية (التربية والتاريخ وعلم الإجتماع وعلم النفس والاقتصاد) كما ضمت مجموعة أقسام أخر (اللغة العربية ، اللغة الإنجليزية، الفلسفة الطب، التربية الرياضية)(١).ص(٦٣).

ومعني هذا أننا قد طبقنا علي خمسة عشر قسماً علمياً كافة التخصصات العلمية بكل درجات تطورها المعرفي. منها عشرة أقسام أساسية وخمسة أقسام مقارنة للاسترشاد. وهنا تنهار اتهامات وافتراءات الكاتب كلية بهذا الخصوص.

تبقي نقطة أخيرة بخصوص الأقسام وتمثيلها في العينة. فصديقنا الناقد يقول بكل حسم" إننا أمام خطأ في تنفيذ منهجية البحث لا يمكن التغاضي عنه علمياً"، ثم يواصل نقده ! "هل تصلح عينة من عشرة أقسام كي تمثل جامعات وكليات بها أكثر من ستمائة قسم علمي؟".. وفي موضع آخر بقوله " لكن عشرة أقسام علمية من بين أكثر من (٦٠٠) ستمائة قسم علمي ، بها تنوعات علمية شتي ، لا يمكن أن يقال أنها تمثل الجامعات الخليجية ." ثم يستنتج أن هذا يظلم البحث العلمي ويسطح الأمور بشكل خطير .

وصديقنا العزيز لم يفهم معني أن نختار أقساما عشر ، فمن بين كل جامعة اخترنا عشرة أقسام وليست العينة عشرة أقسام من كل الجامعات وهذا معناه أننا تعاملنا مع ٦٠ (ستين) قسماً علمياً رئيسياً بجامعات العينة ، هذا بالإضافة إلي الأقسام الخمسة التي تم التعامل معها في عدد من الجامعات كما أشرنا . وهذا معناه أننا حتي علي مستوي الأقسام كانت العينة أكثر من ١٠٪ من المجتمع الأصلي حتي بحساباته عام ١٩٩١ ، إن قبلنا هذه الحسابات !! .

ومن ناحية أخري : كيف نقيس الأقسام عام ١٩٩١ مع أن العينة تم اختيارها في نوفمبر ١٩٨٥ وطبقت في يناير ١٩٨٦ ؟ أنه خلل فكري مقصود به التهويل والإستفزاز؟!!

## جـ - حجم العينة وتوزيعاتها :

يرتب صديقنا العزيز علي ما أورده من افتراءات النتيجة التالية "نتج عن الخطأ المنهجي السابق خطأ أكثر تمثل في صغر حجم العينة من أساتذة الجامعات الخليجية الذي طبقت عليهم إستمارات الدراسة".

بيانات ١٩٨٥ !! ففي عام ١٩٨٥ بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخليجية القائمة وقتئذ حوالي ٢٠٠٠ عضواً ، وهذا يعني أن عينة دراستنا كانت حوالي ١٠٪ من المجتمع الأصل (٢٠٦ عضو هيئة تدريس) ، وهي نسبة عالية مرتفعة للغاية إذا علمنا درجة التجانس العالية لمجتمع العينة من ناحية الصفات التي كنا نريد دراستها ، لذا، فإن عينة صغيرة ، كما ذكرنا ، قد تعطينا نتائج يعتمد عليها أكثر من تلك التي نحصل عليها من عينة كبيرة لمجموع مختلف من ناحية هذه الصفات.

ونقطة أخري تضاف إلي ما سبق ، وهي أننا واجهنا صعوبة غياب القوائم الشاملة والدقيقة التي تشكل إطار الدراسة ، مما أدي إلي صعوبة سحب العينات المقررة بشكل واضح ودقيق .. وقادنا هذا إلي اختيار عينات مقصودة غير احتمالية أحياناً (أنظر ص٥٧) . ولكن هذا كله لا يمنعنا من التأكيد ، علي أن طبيعة منهج الدراسة وطبيعة عينة الدراسة تشير إلي قدرة هذه العينة الصغيرة نسبياً (١٠٪) علي تمثيل المجتمع الأصلي لها علي الأقل ، في سماته الرئيسية ، وفي طبيعة السياقات المجتمعية والأكاديمية والشخصية التي يتحرك فيها وبها ، لاعتبارات أساسية هي :

١ - أن بني الجامعات المختارة متشابه إلي حد كبير وإن اختلفت سياقاتها التاريخية والمجتمعية ، كما أن كل هذه الجامعات يعتمد نظام الساعات المعتمدة في التدريس ، وتتبع صيغة الجامعات المدنية.

٢ - إن معظم العاملين في هذه الجامعات من المواطنين العرب من دول عربية محدودة في الغالب (مصر، الأردن، السودان،سوريا) مما يجعل احتمالية التشابه بينهما قريبة جداً.

## ثالثاً : إجراءات التطبيق :

أ - يخلط صديقنا الناقد بين توزيع الاستمارات (الاستبيانات) وبين استردادها ، فهو يأخذ علينا أننا قد وزعنا استمارتين فقط علي أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة الملك سعود ، وهو أمر غير حقيقي ، وغير منطقي في نفس الوقت إذ قمنا بطبع حوالي ١٠٠٠ استمارة ، أي ما يوازي حوالي ٥٠٪ من المجتمع الأصلي ، وأرسلنا إلي

مكتب التربية العربي بالرياض ما يخص الجامعات السعودية الثلاث السابق الإشارة إليها من استمارات ، وتولي المكتب بالفعل إرسال هذه الاستمارات إلي هذه الجامعات بما يتفق مع هدفنا بالحصول علي ٢٠٪ من المجتمع الأصل ، كما خططنا . ولكن ما تم استرداده بالفعل كان مقيداً بمدي استجابة ادارة الجامعات وإدارة كل كلية علي حدة وأيضاً بموقف كل عضو هيئة تدريس بها من الاستبيان .

لذا ، فلم نسترد سوي استمارتين من كلية التربية ، في حين تم الحصول من باقي كليات الجامعة علي ٢٤ استمارة وهذا ليس ذنبنا ، كما لا يمثل خطأ منهجياً يستحق الشنق كما يري صديقنا المبالغ ؛ ثم إن المقارنة مع جامعة الإمارات بالضرورة ظالمة ، فمن الطبيعي أن يتعاطف معنا زملاء لنا بكلية التربية جامعة الإمارات ، وباقي الزملاء بكليات الجامعة المختلفة ، خاصة وأننا كنا نلاحقهم باستمرار شخصياً وإداريا . حتي حصلنا علي النسبة المقررة للعينة منهم. إذن فالمسألة من زاوية أخري ، ليست مسألة مكانة متميزة لكلية التربية جامعة الملك سعود ومكانة متدنية لجامعة الإمارات كما يقول ناقدنا محاولاً إثارة تمايزات لا وجود لها ، بل مسألة مناخ أكاديمي وإداري متعاطف أو معادي للبحث العلمي ، وكذلك مسألة ترتيبات وإجراءات إدارية وإتصالية . ويصبح من العيب أن ننصب أنفسنا حكماً علي كلية خليجية وننظر إليها من عل بإستخفاف ودون تملك المعايير النوعية القادرة علي تأييد حكمنا العقوي هذا !! .

ب – يتجاهل الناقد العزيز طبيعة العلاقة الحميمة بين الإدارة السياسية والإدارة الأكاديمية ، بل يؤكد علي فصلهما تماماً في ملاحظته التاسعة ! والغريب أن يأتي هذا علي لسان صديقنا الناقد بالذات! فمن أبجديات التحليل المنطقي التأكيد علي وجود علاقة وطيدة بين البيئة المجتمعية ، ولا سيما الإدارة السياسية ، وبين الإدارة العليا الأكاديمية ، فالأخيرة هي المنفذ الفعلي لتوجهات الأولي ولعل ما سبق وأوضحناه عن موقف عدد من رجال الادارة العليا الجامعية بالعراق من التعاون مع دراستنا ليوضح كيف أن التوجهات السياسية العراقية السائدة في هذه الفترة أرغمت الإدارة الجامعية علي عدم التعاون.

وفي هذا بيان بمدي صلة الإدارة السياسية بالإدارة الجامعية .

ولعل النظر في موقف ادارة الجامعات السعودية الثلاث يمكن أن يوضح أيضاً هذه النقطة بجلاء ، وكذا الأمر بالنسبة لجامعات أخري ، ولم يشذ عن هذا الموقف سوي جامعة قطر ، حيث أظهرت الإدارة العليا للجامعة اهتماماً بالغاً بالدراسة مما مكننا من الحصول علي نسبة معقولة من الاستبيانات عن طريقها ، كما أتاحت لنا فرص الاتصال الشخصي بأعضاء هيئات التدريس ، والأسباب وراء ذلك واضحة في مقدمتها إيمان هذه

الجامعة بالبحث العلمي والصلات الوثيقة والقديمة بيننا وبين المسئولين عن إدارة هذه الجامعة وعوامل أخري معروفة.

كل هذا يوضح أن لا تناقض مطلقاً فيما صرحنا به من حصولنا علي استمارات معقولة من جامعة قطر ، وأن كان قد صادفنا في جامعات أخري صعوبات جمة في تقريرنا للسيد المدير العام الأسبق لمكتب التربية. إذن فالأمر لا يقتضي من صديقنا الكريم أن يقوم بتوجيه اتهامات مغلوطة ، كما لا يقتضي بدرجة أكبر ألا ينصب نفسه حكماً ومدافعاً مجيداً عن سماحة الادارات الجامعية التي تشجع البحث العلمي ، وتؤمن بحرية عضو هيئة التدريس بها ، وتسعي لتأكيد استقلالية جامعاتها، فنحن جميعاً كعلماء نعلم تماماً من يشجع البحث العلمي ، ومن يعوقه ، وكيف يتم ذلك ، ولأي غرض .. فالمسألةواضحة.

## د – نتائج الدراسة :

يقول ناقدنا المتحفز ، في ملاحظته الثانية عشر، "حينما وصلنا إلي مناقشة نتائج الدراسة ، في صفحة ١١٧ وما بعدها ، صنف الباحثان العوامل المؤثرة في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس .. إلي فئتين : الفئة الأولي تمثل العوامل الأكاديمية ، وغاب عنهما بعد هام وهو العوامل المجتمعية " .. ثم راح يذكر لنا مزايا هذه العوامل المجتمعية تمهيداً ليعرفنا بنفسه خلال كتابه ذكره ، والذي يدعونا لقراءته.

"مايخالف" علي رأي الأخوة الخليجيين . ولكن المسألة هي: هل هذا الإتهام صحيح؟.

الواقع أن هذا النهج في الانتقاد يكشف عن عقلية متحيزة تماماً تأخذ بمنطق "ولا تقربوا الصلاة.." فالتصميم المنطقي والمعماري للدراسة ، خاصة في الفصل الثاني ينطلق من تأكيد بالغ علي أهمية السياق المجتمعي للإنتاجية العلمية ، بل ويكشف عن أن العلم قد أصبح مؤسسة مجتمعية بعدما كان مجرد فلسفة طبيعية ، ويحلل بالتفصيل العلاقة الديناميكية للعلم بالمجتمع، لذا فقد بدأنا في هذا الفصل في تحليلنا السياقات الرئيسية للإنتاجية العلمية بالسياق المجتمعي وناقشناه بإستفاضة وفقاً لثلاثة أركان متشابكة هي : البنية الإجتماعية والإقتصادية السائدة ، وسياسات العلم واستراتيجياته ، والحريات الأساسية ، والكل يعلم مدي المخاطرة في مناقشة مثل هذه القضايا في مجتمع العينة . (أنظر صص٨٥-٩٢من الدراسة ). في الوقت نفسه ضمنا أداة الإستبيان العديد من المحاور المجتمعية ، بشكل سافر وآخر ضمني ، سعياً نحو تحسس

تأثير السياقات المجتمعية علي منظومة الإنتاجية العلمية لعضو هيئة التدريس (راجع أصل استمارة الاستبيان بالدراسة صص (٢٧٣-٣٠٠).

كما أننا من ناحية أخري قسمنا في معالجتنا الإحصائية والتحليلية العوامل الأكاديمية إلي قسمين : الأول : معنى بالعوامل الشخصية ، والثاني يختص بالعوامل الأكاديمية ذات الطابع الاجتماعي التي مست السياق المجتمعي وتعرضت له بشكل مباشر (مثل مصادر التأثير المجتمعية علي الإنتاجية ، الديناميكية الإجتماعية .. الخ) . حيث أن معرفة الكيفية المحددة التي تؤثر فيها العوامل المجتمعية التي تم الحديث عنها في هذه الدراسة ليست بالأمر اليسير كما يتوهم الصديق العزيز ، فالأمر يحتاج إلي منهجية مختلفة نوعاً ما عن منهجية هذه الدراسة ، إذ أن هذه العوامل بحكم طبيعتها علي درجة عالية من العمومية يصعب معها تحديدها تحديداً إجرائياً دقيقاً يخضع نفسه للقياس الرقمي الدقيق الذي يمكن ربطه فيما بعد بالإنتاجية العلمية . وربما لهذا السبب بالذات يتم الحديث في عرض النتائج عن هذه العوامل بشكل متحفظ وإستنتاجي عام في علاقته بالبحث العلمي والإنتاجية العلمية علي الرغم من أهميته ، أو من خلال استقراءات غير مباشرة تنجم عن ربط الإنتاجية بمخططات البحث العلمي وموازاته وتطور سياساته وكوادره ودرجة التطور الإقتصادي والإجتماعي وتوفر الحريات العامة في المجتمع .ص ص(٢٥٨ - ٢٥٩).يعود " بلاشك إلي العوامل المجتمعية التي غطتها هذه الدراسة، كما تظهر الحاجة الماسة إلي تخطيط سياسات البحث العلمي تخطيطاً علمياً دقيقاً وادارته ادارة علمية عصرية ليس علي مستويات الجامعات فحسب ، بل وعلي مستوي الدولة ككل .. وغني عن البيان أن هذا التخطيط لا يمكن أن يحدث إلا ضمن بيئة مجتمعية مناسبة للبحث العلمي بكل ما تحتاجه هذه البيئة من الدعائم الإقتصادية والمالية ، وتشريعات سياسات البحث العلمي ، والحريات الأساسية والتمويل المالي اللازم ، وقد يتطلب هذا الأمر من جامعات دول الخليج العربي إعادة النظر في بناها العلمية البحثية ، وإدارتها للبحث العلمي وسياساته وأولوياته فى الإنفاق فيها ، وسياسات الاستخدام ، وتوزيع العمل وأعبائه" . الدراسة ص ص (٢٦٦-٢٦٧).

هل بعد هذا كله تجاهلت دراستنا السياقات المجتمعية وتأثيرها في الإنتاجية العلمية ؟! هل يستطيع أحد البحاث العلميين أن يقول أكثر من هذا في مجتمع العينة بكل الظلال المعروفة عنه ؟ أتحدي ! ناهيك عما كان في المخطوطة الأولي للدراسة قبل إعادتها لنا لمراجعتها والتخفيف من حدة انتقاداتها للسياقات المجتمعية المؤضرة في الإنتاجية العلمية للعينة .

مرة أخري ، يتكشف لنا بوضوح كيف أن ناقدنا الكريم ، كان متحاملا في نقده غاية التحامل ، رغم أنه كان يكتب بلغة سليمة ، بل أعترف أنها سلسلة وأخاذة ، إلا أنها كانت أقرب إلي لغة الخطباء منها إلي لغة البحاث والمفكرين ، أقصد تلك اللغة المنضبطة والدقيقة والموضوعية . كما أن خطابه النقدي هش فلم يثر قضايا جدلية نتحاور حولها بعمق ، ولم يزودنا بأفكار علمية جديدة، ولم يطور أية مسألة فكرية أو منهجية تتصل ، بموضوع النقد .

بهذه التكوينة العجيبة سمح صديقنا العزيز لنفسه بتوجيه افتراءات وأكاذيب علي عمل علمي يمثل ، في كل الأحوال ، اجتهاداً يستحق أن يناقش بموضوعية ، كما يستحق أن يشجع ، خاصة أنه يسعي إلي تأصيل العلمية ، والجماعية ، والموضوعية في حقل التربية ، ذلك الحقل المعرفي الذي طالما حفل خطابه العلمي بالخطابية والضبابية في نفس الوقت ، وتشبعت ممارساته بالفردية والوصفية المسطحة ، كما اعتمدت أدبياته ، في جزء قليل منها ، علي التسكع علي موائد التخصصات العلمية المنضبطة والنقل المشوه عنها ، كما غاب عن ساحته الخطاب النقدي الجاد والمتنوع .

أدعو بعد كل هذا القارئ العزيز إلي العودة سريعاً للفحص الدقيق لملفات القضية ، أقصد الدراسة الأصلية عن الإنتاجية ، ومقالة صديقنا الناقد ، وأن يعيد قراءة مقالتي هذه مرة أخري ليتحري بنفسه عن جوانب الحقيقة العلمية .

وبعد ، فهذه بداية ، قد تبدو ساخنة، لعهد جديد من النقد العلمي الجاد والموضوعي الذي أتمني أن تتواصل حلقاته وأن تتسع له صدور علمائنا التربويين وأن يفسحوا له المجال ، بل أن يتعهدوه بالرعاية والتعميق والتطوير ، سعياً نحو تأصيل علم تربوي جديد ، قادر علي الإسهام الحقيقي في مسيرة المعرفة الإنسانية بالمفهوم الواسع والخصب لهذا الإسهام ، وشكراً.